

توصيات المؤتمر الأول للجمعية

برعاية صاحب السمو السيد / أسعد بن طارق ال سعيد ممثل جلالة السلطان المعظم نظمت الجمعية الاقتصادية العمانية مؤتمرا بعنوان الاقتصاد الجديد يومي الأحد و الاثنين ٢٨ و ٢٩ شعبان ١٤٢٦هـ الموافق الثاني والثالث من أكتوبر ٢٠٠٥م في قاعة المؤتمرات بجامعة السلطان قابوس بسلطنة عمان بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(اسكوا) وجامعة السلطان قابوس وغرفة تجارة وصناعة عمان.

وقد تم على هامش المؤتمر التوقيع على مسودة النظام الأساسي لـ "الجمعية الاقتصادية الخليجية" لتوثيق روابط وعرى التعاون بين الجمعيات والأفراد المهتمين بالاقتصاد الخليجي، ولتفعيل الدور الهام للاقتصاد بفروعه المختلفة، خدمة للمجتمع ودعمًا للتنمية والمسيرات الإصلاحية الاقتصادية التي تشهدها المنطقة.

وانبثق عن المؤتمر التوصيات التالية:-

١. لقد نجحت اقتصادات دول مجلس التعاون على مدار العقود الثلاثة الماضية نجاحا كبيرا في التنمية بمجالات البنى التحتية والتعليم والصحة وتطوير العمل في القطاع الحكومي، ومع التوجه العالمي نحو الاقتصاد المبني على المعرفة رأى المؤتمر ضرورة وضع سياسات اقتصادية تتفق مع الاقتصاد الجديد وتعمل على معالجة القضايا الهامة مثل زيادة معدلات النمو واستدامته، وإيجاد فرص العمل، وتنويع الاقتصاد، وجلب الاستثمار ورفع كفاءته.
٢. إن زيادة أسعار النفط تقدم فرصة يجب أن لا تفوت من اجل التوجه نحو الاقتصاد الجديد ، لذا يجب استغلال عائدات هذه الزيادة لدفع بناء البنية التحتية المعرفية وتأهيل العمالة، وإطلاق المبادرات الخلاقة لدعمها.
٣. ضرورة اعتماد سياسات للعلم والتكنولوجيا والابتكار ، مع آليات تنفيذها ، عبر مبادرات وطنية هامة بالتعاون مع القطاع الخاص عبر شراكة اجتماعية واسعة وجديدة توجه الجهود بمشاركة الجميع.
٤. تبني الدولة بالتعاون مع القطاع الخاص مبادرات وطنية محددة لتشجيع وحفز الطلب على البحث والتطوير والابتكار لدى القطاع الخاص.
٥. العمل على زيادة الاستثمار في الطلب على المعرفة من خلال مبادرات وطنية تحقق ذلك في قطاعات الإنتاج والخدمات، ورفع الطاقات المولدة والداعمة للإنتاجية والمحقة للتنافسية.

٦. الإسراع في تطوير المناهج الدراسية لجعلها أكثر ارتباطا بالاقتصاد المعرفي وتحويل الخريجين من طالبي فرص عمل إلى مولدي فرص عمل.
٧. تهيئة الظروف والرؤية المجتمعية الداعمة لتحول سريع إلى مجتمع المعرفة وللحاق بالتطورات السريعة للاقتصاد العالمي ونحو الاقتصاد الجديد.
٨. تجميع وتكامل القوى والطاقات البشرية و المادية في دول مجلس التعاون لتفعيل الاستثمار المتكامل والمنسق لمنع الهدر والازدواجية.
٩. تحفيز ودعم روح الريادة لدى الشباب ودعمه لإيجاد مشاريعهم الخاصة ضمن الاقتصاد الجديد ، وذلك عبر برامج متخصصة لتدريب وتنمية رواد الأعمال التي تشتمل على تنمية القدرات والمشورة / الربط المعرفي والتكنولوجي ومن ثم الربط المالي بالإضافة إلى إنشاء حاضنات الأعمال ووضع خطط للنمو. إن الإسهام في إيجاد روح الريادة تؤدي إلى إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنمي فرص عمل وتؤدي إلى ارتفاع في الاستثمارات المحلية والأجنبية.
١٠. تعزيز الشراكة بين مختلف الفاعلين في مجال التنمية في إطار روح المشاركة الجماعية والتضامن، باعتبار أنه من غير الممكن اليوم أن يتم الفصل بين منطق التوجه نحو الاقتصاد الجديد والتحديث والمشاركة والشفافية وبين متطلبات تحسين مؤشرات التنمية البشرية.
١١. تكثيف المؤتمرات والندوات الاقتصادية لتعميق النقاش والتحاور في قضايا التوجه نحو الاقتصاد المبني على المعرفة بما يخدم الاقتصاد الوطني.
١٢. تشجيع البحوث الاقتصادية الجديدة والتطبيقية.
١٣. إعادة تقييم الوضع التشريعي والتنظيمي لمساعدة القطاع الخاص للتوجه نحو الاقتصاد الجديد.
١٤. ترجمة وتفعيل توصيات المؤتمر في الخطط الوطنية.